المملكة المغربية

وزارة العدل والحريات

مسودة مشروع

مخطط الإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة

2016 - 2012

المحتوى

- مرجعية وأهداف مخطط الإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة
- منهجية إعداد المخطط
- البرامج والمشاريع والإجراءات التنفيذية للمخطط
- منهجية وأجهزة تنفيذ المخطط

مرجعية وأهداف

مخطط الإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة

مرجعية المخطط

- الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ليوم 20 غشت 2009 بشأن الإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة: تعزيز ضمانات الاستقلالية، تحديث المنظومة القانونية، تأهيل الهياكل القضائية والإدارية، تأهيل الموارد البشرية، الرفع من النجاعة القضائية، تخليق القضاء. والخطاب الملكي السامي ليوم 8 أكتوبر 2010 بشأن المفهوم الجديد للإصلاح" القضاء في خدمة المواطن".

- مقتضيات دستور المملكة بشأن السلطة القضائية ودور القضاء المستقل في ضمان حماية حقوق الأشخاص والجماعات وحرياتهم وأمنهم القضائي.

- البرنامج الحكومي الذي قدمه رئيس الحكومة أمام البرلمان يوم 19 يناير 2012، بشأن الإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة، ومواصلة مسار الإصلاح.

الأهداف الاستراتيجية للمخطط:

3

أهداف استراتيجية

- توطيد الثقة والمصداقية في القضاء المستقل والنزيه والفعال، وتعزيز دوره في ضمان ممارسة الحقوق والحريات وتأمين شروط المحاكمة العادلة تحقيقا للأمن القضائي.

- تسهيل ولوج المواطنين إلى العدالة والقانون، والرفع من شفافية وجودة الخدمات القضائية، وضمان سرعة الإجراءات.

- تأهيل منظومة العدالة وتحديثها خدمة للمواطن ومتطلبات التنمية.

منهجية إعداد المخطط

أولا – الارتكاز على المحاور ذات الأسبقية في الإصلاح:

- بهدف تحقيق تطلعات المواطنين في عدالة مستقلة ونزيهة وحديثة وفعالة، عن طريق إنجاز برامج ومشاريع مضبوطة سواء على المستوى المركزي أو على صعيد المحاكم والمحيط القضائي.

ثانيا – اتباع المنهجية التشاورية والإدماجية:

- في إعداد المخطط وذلك باستشارة مختلف الفعاليات المعنية لتقديم مقترحاتها للإصلاح ضمن حوار وطني حول إصلاح العدالة، ينتهي بإصدار ميثاق لإصلاح العدالة، وعلى ضوء ذلك يتم إغناء مشروع هذا المخطط بالبرامج والأنشطة المطلوبة.

ثالثا – تفعيل الإصلاح على عدة مستويات:

- على المستوى المركزي(وضع برامج محددة في أهدافها ومراحلها، ومضبوطة في وسائل التنفيذ والمتابعة والتقويم)؛
- على صعيد المحاكم (توفير الشروط اللازمة من موارد بشرية مؤهلة، وبنايات لائقة وتجهيزات مناسبة)؛
- على صعيد الفعاليات المرتبطة بالميدان القضائي (إشراك كل الفعاليات المعنية ومكونات المجتمع المدني في مخطط الإصلاح).

رابعا - المقاربة الشاملة للإصلاح:

ينبني المخطط على مقاربة شمولية، ورؤية متكاملة، للمجالات الأساسية لإصلاح العدالة:

- المؤسسات القضائية (المجلس الأعلى للسلطة القضائية، قضاء الحكم، قضاء النيابة العامة، قضاء التحقيق....)؛
- الهياكل القضائية والوحدات الإدارية (قضاء القرب، وأقسام القضاء المالي، والحكامة الجيدة، واللاتمركز...)؛
- المجالات القانونية والإجرائية (تحديث المنظومة القانونية، وتبسيط المساطر، والمحاكمة العادلة، والأمن القانوني والقضائي)؛
- الموارد البشرية (التوظيف، التكوين، التخليق، الجوانب الاجتماعية)؛
- البنية التحتية (تحسين ظروف العمل والاستقبال)؛
- استخدام التكنولوجيا الحديثة(المكننة الشاملة للإجراءات، الفعالية، السرعة، الشفافية)؛
- متطلبات تحديث الإدارة القضائية (النجاعة القضائية، الاحترافية والتخصص، الجودة، اللاتمركز الإداري والمالي، التواصل، تسهيل الولوج إلى العدالة)؛
- النهوض بالمهن القضائية ومساعدي القضاء تخليقا وتكوينا (المحاماة، التوثيق، خطة العدالة، الخبراء، التراجمة، المفوضون القضائيون، النساخة، الشرطة القضائية، الطب الشرعي، بنك المعطيات الجينية.....).

خامسا - الانخراط في الأوراش الإصلاحية الكبرى، لاسيما:

1– الورش الوطني الكبير لترسيخ حقوق الإنسان والحريات:

- تعزيز دور القضاء في مجال النهوض بحقوق الإنسان.

2- مواكبة سياسة الجهوية واللاتمركز الإداري:

- اعتماد خريطة قضائية تنسجم وتوجهات الجهوية التي سيتم اعتمادها.
- توسيع مجالات اللاتمركز الإداري.

3 – مواصلة الانخراط في مخطط «المغرب الرقمي *Maroc numérique* 2013 »:

- إ نجاز برامج وزارة العدل والحريات، المدرجة في مخطط المغرب الرقمي.
- تحقيق هدف الإدارة القضائية الإلكترونية الشاملة.

4- مواصلة الانخراط في «البرنامج التعاقدي للميثاق الوطني للإقلاع الاقتصادي 2009 /2015 *Emergence*»:

- تسريع مساطر خلق المقاولات.
- تشجيع الوسائل البديلة لحل المنازعات.

سادسا – استغلال خلاصات تشخيص الوضعية القضائية:

- تم وضع البرامج التنفيذية، استنادا إلى الخلاصات التي أبان عنها التشخيص الموضوعي لوضعية نظام العدالة، وذلك بهدف تجاوز الصعوبات الملاحظة:

1 - سلطة قضائية في انتظار التنزيل:

- ضرورة الإسراع بتنزيل مقتضيات الدستور بشأن السلطة القضائية، وإعداد القانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والقانون التنظيمي للنظام الأساسي للقضاة.

2 - خريطة قضائية في حاجة للعقلنة:

- تضخم في عدد الوحدات القضائية: 110 محكمة موضوع، و178 مركزا للقضاة المقيمين نصفها غير مشغل يتعين إعدادها لتفعيل قضاء القرب، بالإضافة إلى 241 محكمة للجماعات تم حذفها ويتعين توفير خدمات قضاء القرب بها.

3 – بطء في البت وتطور غير متكافئ بين القضايا المسجلة والقضايا المحكومة والأحكام المنفذة:

- تزايد عدد القضايا الرائجة أمام المحاكم:3.372.054 قضية سنة 2011. في حين لم يبلغ عدد القضايا المحكومة سوى 2.456.469 قضية أي بنسبة بت بلغت 72,85%، في حين تخلف أمام محاكم الموضوع ما مجموعه 915.305 قضية أي 27,15 %من القضايا الرائجة. كما أن نسبة هامة من الأحكام تبقى من غير تنفيذ (20%)، مع وجود صعوبات في التنفيذ ضد الإدارات العمومية وشركات التأمين، وصعوبات وإشكاليات في التبليغ تساهم في البطء في البت، بالإضافة إلى عجز كبير بالنسبة لقضايا التنفيذ الزجري.

4 - **سياسة جنائية في حاجة إلى التطوير**:

- من أهم معوقات السياسة الجنائية :عدم ترشيد الاعتقال الاحتياطي (43 % من السجناء هم معتقلون احتياطيون حيث بلغ عددهم 28500 من أصل 65200 نزيل)، مع نقص في تفعيل الآليات البديلة للاعتقال، وعدم التفعيل الأمثل لمبدأ الملاءمة بما يخدم مصالح الأطراف والصالح العام، وغلبة التطبيق الآلي للنصوص القانونية من قبل النيابة العامة. مما يستوجب جعل النيابة العامة آلية أساسية لتوفير الحماية وضمان احترام ممارسة الحقوق والحريات والسهر على التطبيق السليم للقانون، والاهتمام بتظلمات وشكاوى المواطنين ومعالجتها بالفورية اللازمة، وتقوية ضمانات المحاكمة العادلة و حقوق الدفاع و إشاعة ثقافة حقوق الإنسان بين الأشخاص المكلفين بإنفاذ القانون.

5 – **هياكل إدارية في حاجة لإعادة الهيكلة**:

- تفعيل دور وزارة العدل والحريات ارتباطا بمهامها الحقوقية الجديدة بتوفير الإطار القانوني والهياكل الإدارية اللازمة لعمل الوزارة في ميدان تعزيز الحقوق والحريات.
- تمركز إداري على مختلف المستويات، مع ضعف في هيكلة كتابة الضبط، وقوانين تنظيمية وإجرائية غير ملائمة.

6 - **خصاص في الموارد البشرية وتوزيع غير مناسب لها**:

- فضلا عن الخصاص في عدد القضاة فإن توزيعهم عدد غير مناسب:3749 قاض (بمعدل 12 قاض لكل 100000نسمة)، منهم 2879 قاض للحكم فقط و870 قاض للنيابة العامة، ونتيجة الخصاص في الموارد البشرية (14588 موظف) فإن معدل نسبة القضايا المحكومة من القضايا الرائجة لا يتجاوز في المعدل 80 %، بحيث إن نسبة القضايا المخلفة أصبح يتجاوز 20 % مما يساهم في زيادة البطء وتراكم القضايا. هذا بالإضافة للخصاص في التكوين، والخصاص في الأطر في ميادين الإعلاميات (130 مهندس)، والإحصائيات، والتواصل...

7 - **ضعف الميزانية المخصصة لقطاع العدل**:

- ضعف ميزانية وزارة العدل والحريات تكون له آثار يؤثر على جهود ومبادرات الإصلاح، فقد بلغت الميزانية القطاعية للوزارة سنة 2011 ما مجموعه 3.146.060.000درهم بما في ذلك نفقات الموظفين أي ما يشكل 1,88% من الميزانية العامة للدولة برسم سنة 2011، علما بأن نفقات موظفي الوزارة تبلغ 2.261.060.000 درهم، بينما تبلغ نفقات المعدات والنفقات المختلفة 311.000.000 درهم، وميزانية الاستثمار 574.000.000 درهم.

8 – **قصور في البنية التحتية للعديد من المحاكم**:

- يتجلى في ضعف طاقة بنايات المحاكم (وضعية 30 محكمة على الأقل في حاجة عاجلة للمعالجة)، وفي الخصاص في البنية التحتية المعلوماتية (50 محكمة تنتظر أن تشملها عملية التحديث)، وضعف في الشبكة الكهربائية للعديد من المحاكم، وقلة في السيارات المخصصة للجلسات التنقلية، والتفتيش، والزيارات التفقدية لمخافر الضابطة القضائية والمؤسسات السجنية.

9 - **صعوبة من حيث الولوج إلى القانون والعدالة**:

- خصاص في تواصل المحاكم مع المتقاضين، مع نقص في بنية الاستقبال (50 محكمة فقط تتوفر على بنية استقبال حديثة)، وانعدام المساعدة القانونية، وضعف في نظام المساعدة القضائية (عدم تلقي المحامين أي مقابل عن خدماتهم في إطار المساعدة القضائية)، وخلايا محاربة العنف ضد المرأة في حاجة إلى الدعم من حيث المقار والموارد البشرية، هذا بالإضافة إلى ضعف في الإقبال على ممارسة الوسائل البديلة لحل المنازعات.

10 - **نقص في اعتماد الإدارة القضائية على المعلوميات**:

- لا زالت العديد من المحاكم التي استفادت من برامج التحديث لا تفعل النظام المعلوماتي الخاص بها، ولا توظف مواقعها الالكترونية في تقديم الخدمات القضائية للمتقاضين، بالإضافة إلى الازدواجية في عمل كتابة الضبط بين العمل اليدوي والعمل بالحاسوب مما يحول دون الاستغلال الأمثل للمعلوميات في تسريع الإجراءات.

11- **حاجيات متزايدة بشأن المهن القضائية ومساعدي القضاء**:

- أدى التزايد في أعداد منتسبي المهن القضائية (المحامون الممارسون **10.498** ، الخبراء **3.023**، العدول **2905**، النساخ **759**، الموثقون **986**، المفوضون القضائيون **1.232**، التراجمة **323**) إلى ظهور الحاجة إلى تطوير عدة جوانب تتعلق بأنظمتها والنهوض بها تكوينا وتخليقا.
- كما أن العلاقة بين المؤسسة القضائية والشرطة القضائية وكذا مؤسسة الطب الشرعي أصبحت في حاجة إلى إطار قانوني حديث.

12 – **إشكالية التخليق في قطاع العدالة**:

- تتزايد مطالب فعاليات المجتمع المدني باتخاذ مبادرات لتعزيز جهود تخليق قطاع العدالة بكل مكوناته، ودعم شفافية القطاع عبر الصياغة السريعة للأحكام ونشرها، مع المطالبة بإشهار العقوبات التأديبية النهائية للعاملين في الحقل القضائي والمهن القضائية.

13 - **مطالب بتفعيل دور القضاء في تخليق الحياة العامة**:

- تتزايد المطالب بشأن عدم الافلات من العقاب ومكافحة الفساد، وتفعيل دور القضاء في تخليق الحياة العامة. وفي هذا الإطار تم إحداث أقسام للجرائم المالية على مستوى **4** محاكم استئنافية هي الرباط، الدار البيضاء، فاس، مراكش، مما سيساهم في تمكين القضاء من القيام بدوره الفعال في مكافحة جرائم الفساد المالي.

14 - **الحاجة إلى الرفع من قدرات التكوين والتأهيل**:

- **بالنظر لارتفاع عدد الملحقين القضائيين (بمعدل 300 ملحق قضائي كل سنة)، وتزايد توظيف موظفي هيئة كتابة الضبط (بمعدل 700 موظف كل سنة) ومساعدي القضاء، فإن المعهد العالي للقضاء اصبح في حاجة ماسة إلى دعم بنيته اللوجيستيكية وقدراته البيداغوجية، لمواجهة متطلبات التكوين الإعدادي والتكوين المتخصص والتكوين المستمر (بمعدل 4000 مستفيد سنويا حاليا) للقضاة والموظفين وباقي منتسبي المهن القضائية. مع الرفع من الميزانية المخصصة للتكوين التي تنحصر حاليا في 12 مليون درهم,**

15 - **مواجهة صعوبات تفعيل ومواكبة تطبيق القوانين الجديدة**:

- **تفعيل قانون قضاء القرب: سواء من حيث إعداد البنايات والتجهيزات ، أو من حيث إعداد القضاة والموظفين الذين سيعملون بأقسام قضاء القرب.**
- **تفعيل أقسام الجرائم المالية: المحدثة للنظر في قضايا الجرائم المالية وقضايا الفساد المالي والإداري، حيث تتطلب توفير مقار مناسبة، ودعمها بالأطر، وتمكينها من برامج لتكوين اطرها القضائية تكوينا عميقا في ميدان اختصاصها نظرا لدقته وتشعبه.**
- **تنزيل قانون المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل: مع إعداد برامج لتطوير الخدمات الاجتماعية لفائدة العاملين بالقطاع.**

16- قصور في انفتاح مبادرات الإصلاح القضائي على المجتمع المدني:

- مع ضعف في إشراك منظمات المجتمع المدني في دعم مرفق القضاء من خلال ضمان مشاركتها في مختلف الأنشطة التي تتوخى نشر الوعي القضائي واحترام القانون، مما يستدعي اتباع أسلوب جديد يساعد على إشراك جميع الفعاليات المعنية بإصلاح منظومة العدالة، وذلك عن طريق فتح حوار وطني لإصلاح منظومة العدالة.

البرامج والمشاريع والإجراءات التنفيذية

لمخطط الإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة

مكونات مخطط الإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة:

13 محورا استراتيجيا

48 برنامجا عمليا، 174 مشروعا وإجراء تنفيذيا لتفعيل المخطط

- **تتعلق المحاور الاستراتيجية للمخطط بسلسلة الأهداف المرجوة من تنفيذ الإصلاح. ولذلك فإن المخطط يرتكز على 13 محورا استراتيجيا، يتم تنفيذها بواسطة (48) برنامجا، ولكل برنامج منها عدة مشاريع وإجراءات تنفيذية، بحيث يبلغ مجموع المشاريع والإجراءات التنفيذية للمخطط (174) مشروعا وإجراء تنفيذيا.**

- **ويتم تناول كل محور من خلال زوايا متعددة:**

أ – الاستراتيجية والأهداف؛

ب – البرامج والمشاريع والإجراءات التنفيذية المبرمجة خلال الفترة (2012– 2016)؛

ج – النتائج المباشرة المستهدفة؛

د – المؤشرات: كل مستوى من هذه الأهداف مقترن بمؤشرات الأداء، تمكن من تقييم موضوعي للأداء في أعقاب تنفيذ الأنشطة المبرمجة.

- **تنقسم مكونات مخطط الإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة إلى:**

أولا- المبادرات الاستراتيجية المهيكلة

ثانيا – إجراءات تأهيل ونجاعة الإدارة القضائية

ثالثا – برامج التحديث والمكننة الشاملة للإدارة القضائية

رابعا – مشاريع تطوير البنية التحتية والتجهيز

- **تتنوع البرامج والمشاريع والإجراءات التنفيذية للمخطط إلى:**

- **مبادرات تشريعية؛**
- **إجراءات للتنظيم الإداري وإدارة الموارد البشرية؛**
- **برامج لتحديث الإدارة القضائية؛**
- **مشاريع لتقوية البنية التحتية وتحسين ظروف العمل والاستقبال؛**
- **إجراءات لمواكبة التغيير وإدارته.**

المحاور والبرامج العامة لمخطط الإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة

أولا- المبادرات الاستراتيجية المهيكلة

I / تعزيز ضمانات استقلال القضاء:
1 – إعداد الإطار القانوني للمجلس الأعلى للسلطة القضائية
2– مراجعة النظام الأساسي للقضاة
3 – مراجعة شروط التحاق الملحقين القضائيين بالمعهد العالي للقضاء
4 – تحسين الوضعية المادية للقضاة والموظفين وإحداث التعويض عن الإدارة القضائية

II / تحديث المنظومة القانونية:
5 – تحسين مناخ الأعمال والاستثمار
6 – تعزيز ضمانات الحريات والمحاكمة العادلة
7 – حماية الطفولة
8– النهوض بالمهن القضائية

III / ترسيخ التخليق:
9 – ترسيخ تخليق القضاء والمساهمة في تخليق الحياة العامة

IV/ تأهيل الموارد البشرية:
10 – تطوير مناهج التكوين الإعدادي للقضاة والموظفين
11 – الرفع من مستوى التكوين المستمر للقضاة والموظفين
12 –الرفع من مستوى التكوين الأساسي والتكوين المستمر للمهن القضائية
13 – تكثيف برامج التعاون الدولي المرتبطة بالتكوين
14 – توفير أداة لمواكبة بناء مركب عصري للمعهد العالي للقضاء
15 – تفعيل العمل بمرجعية الوظائف والكفاءات
16 – ا التدبير التوقعي لأعداد الموظفين والوظائف والكفاءات
17 – سد الخصاص في عدد القضاة
18 – سد الخصاص في عدد الموظفين
19 – دعم أليات تقييم أداء الموارد البشرية وإرساء التدبير على أساس النتائج
20 – النهوض بالأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل

V/ تسهيل الولوج إلى العدالة والقانون:
21– توفير المساعدة القانونية والقضائية
22– تحسين ظروف الاستقبال بالمحاكم
23– تشجيع اللجوء إلى الوسائل البديلة لحل المنازعات

ثانيا – إجراءات تأهيل ونجاعة الإدارة القضائية

VI/ تأهيل الهياكل القضائية والإدارية:
24 – حكامة الإدارة المركزية
25 – لاتمركز الإدارة القضائية ودعم اللاتركيز المالي والإداري
26– تفعيل قضاء القرب
27– تفعيل أقسام الجرائم المالية

VII/ إدارة قضائية احترافية ومؤهلة:
28– تأهيل الإدارة القضائية
29– تبسيط المساطر والإجراءات القضائية
30– جودة الأحكام

VIII/ شفافية الإدارة القضائية:
31– شفافية المساطر وانفتاح الإدارة القضائية

IX/ النهوض بتنفيذ الأحكام
32– تسريع إجراءات التنفيذ وتقوية ألياته

X / تحديث تدبير الميزانية والتدبير المالي
33– تحديث تدبير الميزانية
34– مراجعة منظومة التحصيل

XI/ التواصل والتعاون
35– تقوية القدرة التواصلية لقطاع العدل
36– تكثيف التعاون

ثالثا – برامج التحديث والمكننة الشاملة للإدارة القضائية

XII/ إدارة قضائية قائمة على استعمال التكنولوجيا الحديثة:
37– تطوير التطبيقات المعلوماتية وحوسبة الإجراءات
38– استعمال المعلوميات في الإعلام القانوني
39– استعمال المعلوميات في الخدمات القضائية
40– تطوير البنية التحتية التكنولوجية للإدارة القضائية
41– أمن وجودة الخدمات المعلوماتية
42– دعم استعمال المعلوميات

رابعا – مشاريع البنية التحتية والتجهيز

XIII/ تأهيل البنية التحتية والتجهيز:
43– بناء محاكم جديدة
44– توسعة بنايات المحاكم
45– تهيئة وإصلاح بنايات المحاكم
46– بناء مركب عصري للمعهد العالي للقضاء
47– تأهيل مرافق الإدارة القضائية
48– الارتقاء بتجهيزات وأمن والمحاكم

أولا:
المبادرات الاستراتيجية المهيكلة

I / تعزيز ضمانات استقلال القضاء

البرامج	المشاريع والإجراءات التنفيذية	2012		2013		2014		2015 2016	المؤشرات والنتائج
		1	2	1	2	1	2		
1 – إعداد الإطار القانوني للمجلس الأعلى للسلطة القضائية	1– إعداد مشروع القانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية	2012							إيجاد مجلس أعلى للسلطة القضائية مستقل عن وزارة العدل والحريات من حيث بنايته وإدارته، له الإمكانيات اللازمة لتدبير المسار المهني للقضاة بفعالية، ويضمن تمثيلية النساء القاضيات.
	2– وضع النصوص التطبيقية للقانون المذكور			2013					
	3 – نقل اختصاصات قسم القضاة بالوزارة إلى المجلس الأعلى للسلطة القضائية			2013					تخويل المجلس الأعلى للسلطة القضائية، بصفة حصرية، تدبير المسار المهني للقضاة
2– مراجعة النظام الأساسي للقضاة	4– إعداد مشروع القانون التنظيمي للنظام الأساسي للقضاة	2012							تعزيز استقلال القضاء وترسيخ الضمانات الخاصة بالقضاة وتحقيق دينامية ترقيتهم

2 - مراجعة النظام الأساسي للقضاة	5- وضع النصوص التطبيقية للقانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة		2013					تعزيز استقلال القضاء وترسيخ الضمانات الخاصة بالقضاة وتحقيق دينامية ترقيتهم
3 – مراجعة شروط التحاق الملحقين القضائيين بالمعهد العالي للقضاء	6 – وضع مشروع مرسوم بشأن نظام الملحقين القضائيين.		2013					ترسيخ معايير التخليق منذ الالتحاق بالقضاء، والرفع من المستوى العلمي والعملي للقضاة الجدد بهدف تحقيق الاحترافية
4 - تحسين الوضعية المادية للقضاة والموظفين وإحداث التعويض عن الإدارة القضائية	7 – وضع مشروع مرسوم يغير ويتمم بموجبه المرسوم رقم 2.75.175 المؤرخ في 8 أبريل 1975، المحددة بموجبه التعويضات والمنافع الممنوحة للقضاة من الدرجات الأولى والثانية والثالثة. – وضع مشروع مرسوم يغير ويتمم بموجبه المرسوم رقم 2.96.914 المؤرخ في 29 يناير 1997، والمحددة بموجبه التعويضات والمنافع الممنوحة للقضاة من الدرجة الاستثنائية. – مواصلة تنزيل مقتضيات مرسوم 14 سبتمبر 2011 المتعلق بالنظام الأساسي الخاص بهيئة كتابة الضبط	2012					تحسين الوضعية المادية للقضاة وموظفي القطاع بما يحفظ حرمتهم ويحصن استقلالهم وكرامتهم

II / تحديث المنظومة القانونية

البرامج	المشاريع والإجراءات التنفيذية	2012		2013		2014		2015 2016	المؤشرات والنتائج
		1	2	1	2	1	2		
5 - تحسين مناخ الأعمال والاستثمار	8- مراجعة قانون المسطرة المدنية								تسريع الإجراءات وضمان فعاليتها
	9- وضع مشروع قانون لمراجعة المقتضيات المتعلقة بالسجل التجاري بمدونة التجارة	2012							إيجاد إطار قانوني حديث للسجل التجاري، يسرع إجراءات خلق المقاولات، ويساير استعمال المعلوميات في مصالح السجل التجاري (تسجيل الشركات عن بعد، إيداع القوائم التركيبية للشركات بالسجل التجاري بالمحكمة باستعمال المعلوميات...)
	10- إعداد مرسوم بتغيير و تتميم المرسوم رقم 2.96.906 المؤرخ في 18 يناير 1997 المتعلق بالسجل التجاري			2013					
	11- إعداد قرار يغير ويتمم قرار وزير العدل رقم 106.97 بتاريخ 18 يناير 1997								
	12- خلق مصلحة مستقلة التسيير *SEGMA* للسجل التجاري					2014			تعزيز قدرات مصالح السجل التجاري وتطوير خدماتها

5 - تحسين مناخ الأعمال والاستثمار	13 – إعداد مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 53.95 القاضي بإحداث محاكم تجارية	2012						ضمان الممارسة السليمة لمساطر الأمر بالأداء
	14– وضع مشروع قانون لمراجعة بعض مقتضيات مدونة التجارة المتعلقة بمعالجة صعوبات المقاولة							ضبط مساطر معالجة صعوبات المقاولة وتلافي استعمالها خلافا لأهداف هذه المساطر
	15 – وضع مشروع قانون لمراجعة مقتضيات القانون المحدث للمحاكم التجارية لوضع نظام جديد بشأن تشكيل النيابة العامة بالمحاكم التجارية ومحاكم الاستئناف التجارية							النهوض بعمل النيابة العامة لدى المحاكم التجارية
	16 – إعداد مشروع قانون بشأن وكلاء الأعمال المؤهلين لتحرير العقود ثابتة التاريخ							تنظيم تحرير العقود
	17–إعداد مشروع قانون بشان الوساطة الإجبارية (تعديل قانون المسطرة المدنية)							تشجيع الوسائل البديلة لحل المنازعات

6 - تعزيز ضمانات الحريات والمحاكمة العادلة	18- وضع مشروع قانون لمراجعة وملاءمة قانون المسطرة الجنائية	2012						– نهج سياسة جنائية جديدة – استكمال ملاءمة القوانين الوطنية مع التزامات المغرب في إطار المنظومة الحقوقية الدولية
	19- وضع مشروع قانون لمراجعة وملاءمة القانون الجنائي							
	20- وضع مشروع القانون المحدث للمرصد الوطني للإجرام							إيجاد آلية عملية للمساهمة في رصد الجريمة ومحاربتها
7 - حماية الطفولة	– مشروع قانون رقم 75.11 يتعلق بالنظام العام المطبق على مراكز حماية الطفولة وإعادة الإدماج	2012						تعزيز الحماية القانونية لحقوق الطفل (هذه المشاريع على سبيل التذكير فقط نظرا لعدم اتخاذ موقف نهائي بخصوص موضوع المندوبية العامة لحماية الطفولة وإعادة الإدماج)
	– مشروع قانون رقم 76.11 يقضي بتتميم القانون رقم 14.05 المتعلق بشروط فتح مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتدبيرها							
	– مشروع قانون رقم 77.11 يقضي بتغير وتتميم القانون رقم 15.01 المتعلق بكفالة الأطفال المهملين							
	– مشروع مرسوم يقضي بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.07.809 الصادر بتطبيق القانون رقم 14.05 المتعلق بشروط فتح مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتدبيرها							
	– مشروع مرسوم بإحداث المندوبية العامة لحماية الطفولة وإعادة الإدماج وبتحديد اختصاصاتها وتنظيمها							
	– مشروع مرسوم بتطبيق القانون رقم 15.01 المتعلق بكفالة الأطفال المهملين							

8 - النهوض بالمهن القضائية	21– مشروع مرسوم بإحداث وتسيير معهد التكوين المهني للتوثيق (المادة 6 من قانون التوثيق)						2012	تنزيل وتفعيل القانون المتعلق بمهنة التوثيق
	22– مشروع مرسوم بتحديد نظام مباراة الموثقين، وكيفية تنظيم وقضاء فترة التمرين، ونظام الاختبارات، ونظام الامتحان المهني (المادة 6 من قانون التوثيق)؛							
	23– مشروع مرسوم بتحديد كيفية الاختبار الخاص بالمترشحين من الفئات المعفية من مباراة الانخراط في مهنة التوثيق المنصوص عليها في المادة 3 من القانون 32.09 (المادة 8من قانون التوثيق)							
	24– مشروع مرسوم بتحديد طريقة عمل اللجنة المكلفة بإبداء الرأي في تعيين الموثقين ونقلهم وإعفائهم، وإعادة تعيينهم، والبت في المتابعات التأديبية للموثقين والمتمرنين (المادة 11من قانون التوثيق)							

8 - النهوض بالمهن القضائية	25- مشروع مرسوم بتحديد مبلغ وطريقة استفاء الأتعاب المستحقة للموثق (المادة 15من قانون التوثيق)	2012						
	26- مشروع مرسوم بتحديد شروط ومعايير انتقال الموثقين (المادة 21من قانون التوثيق)							
	27- مشروع مرسوم بتحديد الحد الأدنى للتأمين عن المسؤولية المدنية عن الأضرار المترتبة عن الأخطاء المهنية للموثق والأخطاء المهنية للمتمرنين لديه، وأجرائه (المادة 26من قانون التوثيق)							
	28- مشروع مرسوم بتحديد طريقة تنظيم وتسيير الحساب المفتوح باسم الموثق بصندوق الإيداع والتدبير (المادة 33 من قانون التوثيق)							
	29- مشروع قرار وزير العدل بتحديد شكل اللوحة البيانية التي توضع بخارج أو بداخل البناية حيث يوجد مكتب الموثق (المادة 91 من قانون التوثيق)							
	30- مشروع مرسوم بتعيين ممثلي الإدارة في مجلس إدارة صندوق ضمان الموثقين (المادة 94 من قانون التوثيق)؛							
	31- مشروع مرسوم تطبيق المادة 6 من قانون المحاماة بإحداث مؤسسة لتكوين المحامين							
	32- استكمال إعداد مشروع قانون بشان شهادة اللفيف							

III / ترسيخ التخليق

المشاريع	البرامج والإجراءات التنفيذية	2012		2013		2014		2015 2016	المؤشرات والنتائج
		1	2	1	2	1	2		
9 - ترسيخ تخليق القضاء والمساهمة في تخليق الحياة العامة	33- دعم التفتيش بالوسائل الضرورية للقيام بمهامه	2012							تقوية آليات التفتيش على الصعيد المركزي وعلى الصعيد الجهوي
	34- وضع وتنفيذ برامج سنوية لتفتيش المحاكم	2016 - 2012							-تفتيش 30محكمة سنويا - البداية بتفتيش 40 محكمة التي لم تكن موضوع تفتيش مركزي منذ 2005
	35- وضع برامج لتكثيف التفتيش التسلسلي	2016 - 2012							تفعيل آليات المراقبة والتقييم وتفعيل دور المسؤولين القضائين في المراقبة والتقييم
	36- إحداث إطار للتفتيش الجهوي	2012							دعم جهود توسيع اللاتركيز الإداري
	37- وضع آليات لتقييم الأداء القضائي	2012							الرفع من مردودية عمل المحاكم
	38- تنفيذ برامج تفتيش صناديق المحاكم	2016 - 2012							تقوية المراقبة على تدبير مداخيل المحاكم
	39- تنفيذ برامج تفتيش كتابة الضبط	2016 - 2012							تفعيل آليات المراقبة والتقييم على مستوى مصالح كتابات الضبط
	40- وضع مشروع نص بشأن تعويضات مفتشي وزارة العدل والحريات	2012							وضع إطار محفز للقائمين بالتفتيش القضائي

9 - ترسيخ تخليق القضاء والمساهمة في تخليق الحياة العامة	41– وضع برامج التكوين في ميدان القيم القضائية والأعراف المهنية للقضاة والموظفين ومساعدي القضاء	2012 -2016	ترسيخ القيم القضائية عن طريق التكوين
	42– وضع وتفعيل آليات تعاون هيآت المهن القضائية مع النيابة العامة في ميدان التخليق	2012 -2016	المساهمة في تخليق المهن القضائية
	43– تطوير وتقييم آليات البت في قضايا الفساد المالي والإداري على مستوى النيابات العامة وقضاء التحقيق	2012 -2016	دعم جهود تخليق الحياة العامة

IV/ تأهيل الموارد البشرية

البرامج	المشاريع والإجراءات التنفيذية	2012		2013		2014		2015 2016	المؤشرات والنتائج
		1	2	1	2	1	2		
10 - تطوير مناهج التكوين الإعدادي للقضاة والموظفين	44- إصدار القرار الوزاري المتعلق بتكوين كتاب الضبط بالمعهد العالي للقضاء	2012							مركزة التكوين الإعدادي للموظفين على صعيد المعهد العالي للقضاء
	45- وضع برامج سنوية عملية وتطبيقية للتكوين الإعدادي للقضاة والموظفين في مجال الإدارة القضائية وتدبير المحاكم، بما في ذلك الاستعانة بخدمات الخواص	2016 - 2012							الرفع من جودة التكوين الإعدادي العملي للقضاة والموظفين (بمعدل 4000 شخص مستفيد سنويا)
11 - الرفع من مستوى التكوين المستمر للقضاة والموظفين	46- وضع برامج سنوية للتكوين المتخصص والمستمر وفق الحاجيات بإشراك المفتشية العامة والمديريات المعنية	2016 - 2012							هندسة سد الخصاص في تكوين وتخصص القضاة والموظفين
	47- تفويض الاعتمادات للمديريات الفرعية لبرامج التكوين المستمر الجهوي	2016 - 2012							تكثيف التكوين المستمر على صعيد محاكم الاستئناف تفعيلا لعدم تركيز التكوين
	48- تكوين المكونين في مجمل التخصصات	2016 - 2012							ضمان الاحترافية في التكوين

12 - **الرفع من مستوى التكوين الأساسي والتكوين المستمر للمهن القضائية**	**49**- تنزيل النص التطبيقي المتعلق بإحداث مؤسسة تكوين المحامين	**2014 - 2012**	**الرفع من مستوى تكوين المحامين وضمان احترافيتهم**
	50- وضع وتفعيل برامج التكوين المستمر الموجه للمهن القضائية	**2016 - 2012**	**الرفع من مستوى تكوين العدول والمفوضين القضائيين والخبراء وباقي المهن القضائية**
13 - **تكثيف برامج التعاون الدولي المرتبطة بالتكوين**	**51**- تنفيذ برامج التعاون الدولي في ميدان التكوين في مختلف المجالات على صعيد مديريات الإدارة المركزية والمعهد العالي للقضاء (فرنسا، إسبانيا، بلجيكا، الدانمارك، سويسرا....)	**2016 - 2012**	انفتاح الأطر القضائية على التجارب القضائية الدولية
14 - **توفير إدارة حديثة تواكب مشروع المركب العصري للمعهد العالي للقضاء**	**52**- توفير إدارة حديثة تواكب حجم مشروع المركب العصري الخاص بالمعهد العالي للقضاء الذي يتم إنشاؤه على مساحة 5 هكتارات بكلفة تتجاوز 260 مليون درهم	**2016 - 2012**	تمكين المعهد العالي للقضاء من تقديم تكوين حديث لمختلف العاملين في الميدان القضائي ضمن فضاء عصري ملائم

	53- المصادقة على مرجعية الوظائف والكفاءات	2012						تطوير أساليب تدبير الموارد البشرية
15 - تفعيل العمل بمرجعية الوظائف والكفاءات	54- التعريف بمرجعية الوظائف والكفاءات	2013 – 2012						تنظيم دورات تكوينية لفائدة جميع المسؤولين على المستويين المركزي واللاممركز لاستعمال مرجعية الوظائف والكفاءات كأداة لتدبير الموارد البشرية
16 – ا التدبير التوقعي لأعداد الموظفين والوظائف والكفاءات	55- وضع نموذج التدبير التوقعي لأعداد الموظفين والكفاءات على مستوى الواقع وتحديد الحلول الناجعة	2015 – 2012						تطوير أساليب تدبير الموارد البشرية
17 - سد الخصاص في عدد القضاة	56- توظيف 1500قاض جديد	2016 – 2012						توظيف 300قاض سنويا لسد الخصاص في عدد القضاة وبالتالي تسريع إجراءات البت في القضايا وضمان التخصص وجودة الخدمات القضائية
18 - سد الخصاص في عدد الموظفين	57- توظيف 2000 إطار جديد	2016 – 2012						توظيف 400 موظف سنويا سد الخصاص في عدد الموظفين وتسريع البت في القضايا وجودة الخدمات القضائية

19 - **دعم أليات تقييم أداء الموارد البشرية وإرساء التدبير على أساس النتائج**	58- وضع وتنفيذ وتطوير آليات التقييم المرتبط بأداء الموظفين الإداري و المهني على مستوى كتابات الضبط وكتابات النيابة العامة	2016 – 2012	المعالجة الموضوعية لأداء العنصر البشري تطوير عمل كتابة الضبط عبر رصد اختلالاتها وتوحيد عملها وتحسين أدائها ودعم تخليقها وروح المسؤولية بها
20 - **النهوض بالأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل**	59- تنزيل قانون المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل (استكمال أجهزة المؤسسة، حل جمعية الأعمال الاجتماعية وتحويل ممتلكاتها للمؤسسة...)، مع وضع مشاريع الرفع من مستوى الخدمات الاجتماعية للعاملين في القطاع	2016 – 2012	المساهمة في تحسين الوضعية الاجتماعية للعاملين، وتطوير الخدمات الاجتماعية للمؤسسة (السكن، الصحة، التعليم...)

V/ تسهيل الولوج إلى العدالة والقانون

البرامج	المشاريع والإجراءات التنفيذية	2012		2013		2014		2015 2016	المؤشرات والنتائج
		1	2	1	2	1	2		
21 - توفير المساعدة القانونية والقضائية	60- تنزيل قانون المساعدة القانونية والمساعدة القضائية	2012							تطوير قانون المساعدة القضائية وتسهيل الولوج إلى القانون والقضاء
	61- خلق مكاتب نموذجية للمساعدة القانونية على صعيد المحاكم	2013 – 2012							
	62- وضع برامج لإشراك المحامين والقانونيين في تنشيط مكاتب المساعدة القانونية	2013 – 2012							
	63- التوقيع على الاتفاقية المتعلقة بصرف المبالغ المتعلقة بالمساعدة القضائية: وزارة العدل والحريات، وزارة المالية، جمعية هيآت المحامين، ونقابات المحامين	2012							
	64- مواصلة برامج دعم خلايا محاربة العنف ضد النساء ومراكز الاستماع المختصة في تقديم المساعدة القانونية لبعض الفئات (المرأة والطفل)	2016 - 2012							تنفيذ خطة وزارة العدل والحريات فيما يتعلق بمحاربة العنف ضد المرأة والأطفال بشراكة مع كل الفعاليات المعنية
	65- مواصلة توظيف المساعدات الاجتماعيات لتعميم تجربتهن على كل أقسام قضاء الأسرة وخلايا محاربة العنف ضد النساء بالمحاكم	2016 - 2012							توظيف 200 مساعدة اجتماعية إضافية لتعميمهن على أقسام قضاء الأسرة وخلايا محاربة العنف ضد النساء

22 - تحسين ظروف الاستقبال بالمحاكم	66- مواصلة تعميم شبابيك الاستقبال على المحاكم وتزويدها بانتظام بالمطويات والمنشورات الموجهة للمواطنين للتعرف على القوانين والمساطر	2013 – 2012	تطوير وتحسين بنية وخدمات الاستقبال بـ 110 محكمة تنمية الإعلام القانوني لفائدة المتقاضين
	67- توظيف أطر مختصة في الاستقبال وتكوينها وتعيينها للعمل في شبابيك الاستقبال على صعيد جميع المحاكم	2016 – 2012	
	68- وضع آليات لتسهيل إجراءات تظلم المتقاضين على صعيد مسؤولي لمحاكم بما في ذلك تعميم تلقي الشكايات عن طريق الأنترنيت في المحاكم	2016 – 2012	العناية بمعالجة شكاوى المتقاضين
	69- تفعيل الولوجيات بالمحاكم	2012	تسهيل الولوج للمحاكم والوصول إلى خدماتها
23 - تشجيع اللجوء إلى الوسائل البديلة لحل المنازعات	70- تنفيذ برامج تشجيع الوسائل البديلة لحل المنازعات على الصعيد الوطني ووعلى صعيد برامج التعاون الدولي	2013 – 2012	دعم مأسسة الوسائل البديلة لحل المنازعات ودعم مراكز الوساطة والتحكيم وارتفاع نسبة اللجوء إلى الوسائل البديلة لحل المنازعات

ثانيا:

إجراءات تأهيل وتجاعة الإدارة القضائية

VI/ تأهيل الهياكل القضائية والإدارية

البرامج	المشاريع والإجراءات التنفيذية	2012		2013		2014		2015 2016	المؤشرات والنتائج
		1	2	1	2	1	2		
24 - حكامة الإدارة المركزية	71- وضع مشروع مرسوم يتعلق بتنظيم وتحديد اختصاصات وزارة العدل والحريات علاقة بمهامها الحقوقية	2012							ضمان فعالية الإدارة المركزية
	72- وضع القرارات التطبيقية لمرسوم تنظيم وتحديد اختصاصات وزارة العدل والحريات	2012							
25 - لاتمركز الإدارة القضائية ودعم اللاتركيز المالي والإداري	73- وضع مشاريع النصوص الخاصة بالمندوبيات الجهوية ومراجعة وضعية وهيكلة المديريات الفرعية	2012							إيجاد وحدات إدارية لاممركزة وفعالة على صعيد الدوائر القضائية
	74- وضع مشروع النص المتعلق بمراكز الحفظ الجهوية ووضعية مديريها	2012							النهوض بمراكز الحفظ الجهوية وضمان فعاليتها

25 - **لاتمركز الإدارة القضائية ودعم اللاتركيز المالي والإداري**	75– تحيين مرسوم 18 أبريل 1980 المتعلق بالوثائق بصيانة الوثائق المحفوظة بمختلف محاكم المملكة	2012							تحيين المقتضيات المتعلقة بتدبير محفوظات وأرشيف المحاكم
	76– تحيين قرار وزير العدل بتاريخ 18 أبريل 1980 المتعلق بصيانة الوثائق المحفوظة بمختلف محاكم المملكة								
26- **تفعيل قضاء القرب**	77– الإعداد الميداني لتنزيل قضاء القرب (موارد بشرية، بنايات، تجهيز...)	2012							تقريب القضاء من المتقاضين
27- **تفعيل أقسام الجرائم المالية**	78– تنزيل قضاء الجرائم المالية على صعيد المحاكم المعنية (موارد بشرية، تكوين متخصص، بنايات، تجهيز...)	2012							دعم جهود تخليق الحياة العامة

VII/ إدارة قضائية احترافية ومؤهلة

البرامج	المشاريع والإجراءات التنفيذية	2012		2013		2014		2015 2016	المؤشرات والنتائج
		1	2	1	2	1	2		
28-تأهيل الإدارة القضائية	79- وضع قرار وزاري يتعلق بتنظيم كتابة الضبط	2012							تحديث الإطار القانوني لكتابة الضبط وضمان الاحترافية
	80- توحيد كتابة الضبط بين الرئاسة والنيابة العامة في الميدان الزجري	2012 – 2013							ضمان احترافية وفعالية كتابة الضبط
	81- توحيد التنظيم الهيكلي لأقسام قضاء الأسرة	2012							ضمان احترافية وفعالية أقسام قضاء الأسرة
	82- توحيد معايير الإدارة القضائية على مختلف المستويات	2012 – 2016							توحيد معايير الإدارة القضائية بشكل يضمن فعاليتها واحترافيتها
	83- التكوين المهني العملي والتدريب على أساليب الإدارة القضائية	2012 – 2016							تمكين العاملين تكوينا عمليا في ميادين التدبير والتسيير لضمان الاحترافية والجودة
	84- اعتماد لوائح القيادة ومركزة الإحصائيات وتقوية المصالح المكلفة بها وإنجاز الدراسات الميدانية المتعلقة بآجال البت في القضايا وكلفة الملفات وطرق تدبير تدفق الملفات	2012 – 2016							-وضع لوائح قيادة لكل محكمة من المحاكم، لاسيما عن طريق استغلال النظام المعلوماتي S@J (وضع مستودع البيانات ***data warehouse***) - سهولة التخطيط الاستراتيجي من طرف الإدارة المركزية واتخاذ القرار بناء على أسس علمية تبعا لاستغلال البيانات التي تنتجها الإدارة القضائية -توفير إحصائيات دقيقة وموثوقة وإنجاز الدراسات الميدانية المرتبطة بتدبير القضايا

29- تبسيط المساطر والإجراءات القضائية	85- وضع برامج ملموسة لتبسيط المساطر الإدارية بالمحاكم والإدارة المركزية	2013 – 2012					سرعة الإجراءات وبساطتها
	86- توحيد إجراءات الحصول على الوثائق بالمحاكم	2012					وحدة إجراءات الإدارة القضائية على صعيد المحاكم
	87- وضع دلائل المساطر الرائجة بالمحاكم	2012					
30- جودة الأحكام	88- وضع آليات الجودة في تسيير القضايا والرفع من مستوى التكوين العملي والمتخصص	2013 – 2012					تحسين الأداء القضائي
	89- التكوين على تقنيات تحرير وتعليل الأحكام، وتبسيط اللغة القضائية	2016 – 2012					
	90- متابعة برنامج التكوين على الطبع لفائدة القضاة والموظفين بشراكة مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل	2016 – 2012					5000 مستفيد من برنامج التكوين مما سيساعد على التغلب على مشكل طبع الأحكام

VIII/ شفافية الإدارة القضائية

البرامج	المشاريع والإجراءات التنفيذية	2012		2013		2014		2015 2016	المؤشرات والنتائج
		1	2	1	2	1	2		
31- شفافية المساطر وانفتاح الإدارة القضائية	91- تعميم الآليات التي تمكن العموم من تتبع مساطر قضاياهم عن طريق استعمال التكنولوجيا الحديثة	2016 – 2012							دعم شفافية الإدارة القضائية وترسيخ الثقة في المؤسسة القضائية
	92- وضع وتنفيذ برامج لنشر أنشطة وإحصائيات الإدارة القضائية	2016 – 2012							نشر الوعي القانوني وسهولة ولوج المواطنين إلى القانون والتعرف على أنشطة الإدارة القضائية
	93- نشر القوانين ودلائل المساطر على العموم	2016 – 2012							
	94- نشر الأحكام والاجتهادات القضائية	2016 – 2012							
	95- استغلال استطلاعات الرأي حول تلقي خدمات العدالة في المغرب	2012						2016	تنظيم استطلاعين للرأي الأول في بداية تنفيذ المخطط والثاني مع نهاية تنفيذه بهدف تقييم برامج الإصلاح الجاري تنفيذها

IX/ تسريع إجراءات تنفيذ الأحكام

البرامج	المشاريع والإجراءات التنفيذية	2012		2013		22014		2015 2016	
		1	2	1	2	1	2		
32- تسريع إجراءات التنفيذ وتقوية آلياته	96- تنزيل مؤسسة قاضي التنفيذ	2013 – 2012							وضع الآليات المساعدة على تسريع التنفيذ
	97- وضع الإجراءات التنفيذية لصندوق التكافل العائلي	2013–2012–							إجراء العمل فعليا بتقديم خدمات صندوق التكافل العائلي لمعالجة مشاكل عدم تنفيذ أحكام النفقة بالنسبة لأطفال الطلاق
	98- مواصلة تفعيل آليات تسريع التنفيذ في مواجهة الإدارات العمومية	2013 – 2012							معالجة مشاكل التنفيذ ضد الإدارات العمومية
	99- مواصلة تفعيل آليات تسريع التنفيذ في مواجهة شركات التأمين باعتماد الجهوية في التنفيذ	2013 – 2012							معالجة مشاكل التنفيذ ضد شركات التأمين بما في ذلك تقوية النظام المعلوماتي *BNEJ* الخاص بإدارة قضايا التنفيذ ضد شركات التأمين الذي يمكن المتقاضين من تتبع قضايا التنفيذ الخاصة بهم عن طريق الأنترنيت، دعما للشفافية
	100- تفعيل آليات تسريع التنفيذ الزجري بتعاون مع مصالح الخزينة العامة	2013 – 2012							تحصيل الغرامات المحكوم بها وتلافي البطء في استيفائها
	101- حوسبة إجراءات التنفيذ ووضع قاعدة بيانات حول قضايا التنفيذ	2014 - 2012							استعمال التقنية الحديثة في إدارة قضايا التنفيذ عن طريق تطوير نظام S@J ليشمل مختلف إجراءات التنفيذ
	102 – حوسبة إجراءات التبليغ	2014 - 2012							استعمال التقنية الحديثة في إدارة قضايا التبليغ للمساهمة في تسريع إجراءات التنفيذ

X / تحديث تدبير الميزانية والتدبير المالي

البرامج	المشاريع والإجراءات التنفيذية	2015 2016	2014		2013		2012		المؤشرات والنتائج
			2	1	2	1	2	1	
33– تحديث تدبير الميزانية	103 – تبني إطار تدبير النفقات على المدى المتوسط في إطار CDMTوتدبير الميزانية على أساس النتائج	2016 - 2012							دعم ومتابعة تنفيذ برامج الإصلاح
	104 – مواصلة الانخراط في العمل بالتدبير المندمج للنفقة العمومية بوزارة العدل والحريات GID،	2016 - 2012							ضمان فعالية وعقلنة تدبير الميزانية
	105 – إشراك المسؤولين القضائيين المركزيين في تحديد جدوى النفقة العمومية، وإشراك المسؤولين القضائيين في برامج الينا ء والتجهيز	2016 - 2012							ترشيد النفقة العمومية على مستوى القطاع
	106 – وضع برامج للتقييم والافتحاص لصفقات الإدارة المركزية والمديريات الفرعية	2016 - 2012							ترشيد وعقلنة تدبير الميزانية وتفعيل برامج وزارة العدل والحريات
	107 – مشروع تفعيل التدقيق الداخلي للصفقات مع المفتشية العامة للمالية	2016 - 2012							ضمان الشفافية في إبرام الصفقات على مستوى القطاع
	108–الإعداد للعمل بالمراقبة المعدلة للنفقة CMD	2016 - 2012							
	109– وضع برامج للتعاقد مع جميع المديريات الفرعية في إطار الجهوية الموسعة	2016 - 2012							الرفع من كفاءة المديريات الفرعية وتأهيلها وتوحيد مساطر العمل
	110– مشروع مراجعة الوثائق والسجلات المحاسبية وإعادة هيكلة حسابات المحاكم	2016 - 2012							تحديث حسابات المحاكم

33- تحديث تدبير الميزانية	111- مشروع نظام التحويل بين حسابات المحاكم المفتوح لدى صندوق الإيداع والتدبير			ضبط عمليات التحويل بين حسابات المحاكم
	112- توسيع اللاتركيز المالي	2012 - 2016		الرفع من الاعتمادات المفوضة للمديريات الفرعية قصد تسريع تنفيذ برامج الإصلاح
	113- مراجعة طرق ضبط المحجوزات وأدوات الاقتناع	2012 - 2016		تقوية آليات المراقبة على تدبير المحجوزات وأدوات الاقتناع بالمحاكم
	114- تحيين القوانين المنظمة للمصاريف القضائية في الميدان المدني والتجاري والإداري، وكذا المصاريف القضائية في الميدان الجنائي	2012 2014		تحيين وإعادة النظر في النظم المحاسباتية المعمول بها
	115- إعداد مرجع محاسبي لضبط آليات التعامل مع الخزينة العامة بالنسبة للمصاريف القضائية في الميدان الجنائي			
	116- تقديم حساب التسيير من طرف محاكم المملكة إلى المجلس الأعلى للحسابات			تقوية آليات التخليق والمراقبة في الجانب المحاسباتي لمحاكم المملكة
34- مراجعة منظومة التحصيل	117- إعداد التعليمية المشتركة بين وزارة العدل والحريات والخزينة العامة للمملكة في مجال التحصيل			فعالية آليات التحصيل
	118- تفعيل جزاءات التأخير عن الأداء وصوائر التحصيل وفق مستجدات مدونة تحصيل الديون العمومية			
	119- تفعيل اتفاقية الشراكة بين وزارة العدل والحريات والخزينة العامة للمملكة في مجال التحصيل			
	120- تفعيل استخلاص الغرامات التصالحية والجزافية بالمحاكم المنصوص عليها بمدونة السير على الطرق			

XI/ التواصل والتعاون

البرامج	المشاريع والإجراءات التنفيذية	2012		2013		2014		2015 2016	المؤشرات والنتائج
		1	2	1	2	1	2		
35- تقوية القدرة التواصلية لقطاع العدل	121- التحيين والتطوير المتواصل لمواقع وزارة العدل والحريات على الأنترنيت	2016 – 2012							- تحيين وإغناء الموقع الرسمي للوزارة - تحيين وإغناء موقع عدالة والوصول إلى 200.000صفحة - تحيين النصوص القانونية المنشورة بمواقع الوزارة
	122- إعداد النشرات والمطويات ونشرة اتصال الوزارة "العدالة" .	2016 – 2012							80 موضوع معد للنشر على دعائم المطويات
	123- تنظيم الأبواب المفتوحة على الصعيد المركزي والصعيد الجهوي،	2016 – 2012							تنفيذ مخطط للتواصل على صعيد الإدارة المركزية والمحاكم
	124- مشروع تتبع ملفات القضايا عبر خدمة الهاتف	2012							تمكين المتقاضين والمحامين من تتبع قضاياهم الرائجة أمام المحاكم بالاتصال بخط هاتفي مركزي وحيد
	125- تعميم آلات الاستشارة عن القضايا لتكون قرب المتقاضين	2013 – 2012							تمكين المتقاضين من التعرف على مآل قضاياهم بكل يسر

36- تكثيف التعاون	126- تنفيذ برامج التعاون الدولي المساعدة على هيكلة القطاع وتحديثه	2016 – 2012	تكثيف وتنفيذ برامج التعاون الدولي ، لاسيما مع: – البنك الدولي: برنامج تطوير أداء المحاكم لخدمة المواطن، بكلفة 13مليون أورو -الاتحاد الأوروبي:برنامج دعم جهود الإصلاح بالمغرب – الولايات المتحدة الأمريكية: برنامج عدالة الأحداث – إسبانيا (برنامج عدل): تحديث الإدارة القضائية بالمغرب – برنامج الأمم المتحدة للمرأة:مشروع تعزيز ولوج النساء والأطفال لخدمات العدالة
	127- – تكثيف برامج التعاون القضائي الدولي الثنائي ومتعدد الأطراف	2016 – 2012	تنفيذ برامج التعاون القضائي في الميادين المدنية والتجارية والجنائية وفي ميادين حقوق الإنسان
	128- عقد شراكات في إطار انفتاح قطاع العدل على محيطه	2016 – 2012	– إبرام شراكات مع الجامعات (كليات الحقوق) للنهوض بالتكوين -إبرام شراكات مع الفعاليات المهنية العاملة بالقطاع: المحامون لاسيما في ميدان استعمال التكنولوجيا الحديثة في الإدارة القضائية - عقد شراكات مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين من أجل تشجيع الوسائل البديلة لحل المنازعات

ثالثا:

برامج التحديث والمكننة الشاملة للإدارة القضائية

XII/ إدارة قضائية قائمة على استعمال التكنولوجيا الحديثة

البرامج	المشاريع والإجراءات التنفيذية	2012		2013		2014		2015 2016	المؤشرات والنتائج
		1	2	1	2	1	2		
37- تطوير التطبيقات المعلوماتية وحوسبة الإجراءات	129- تحديث السجل التجاري وتعميم الإدارة الإلكترونية لإجراءاته على كل المحاكم الابتدائية،	2012	2014						70 محكمة ابتدائية تعالج السجل التجاري معلوماتيا – تسريع إجراءات السجل التجاري – تجميع معطيات وبيانات السجل التجاري في قاعدة بيانات مركزية
	130- حوسبة السجلات واعتماد لامادية الوثائق في إطار المكننة الشاملة لإجراءات المحاكم	2012	2014						التخلص من ازدواجية العمل اليدوي والعمل على الحاسوب وذلك باعتماد البيانات المستخرجة من الحاسوب تسريع للإجراءات
	131- حوسبة السجل العدلي المحلي	2012	2014						– ضبط مسك السجل العدلي وتسريع وتقريب إجراءاته بتقديمها على الخط
	132- حوسبة السجل العدلي الوطني	2012	2013						
	133- حوسبة إدارة الحفظ والأرشيف والرصيد الوثائقي	2012	2013						النهوض بأرشيف المحاكم
	134- حوسبة المحاضر (الضابطة القضائية) *DEMAT_PV*	2012	2014						تسريع الإجراءات في الميدان الجنائي وتوفير قاعدة بيانات حول ظاهرة الجريمة
	135- التبادل الالكتروني لمحاضر السير	2012							
	136- برنامج خلق المقاولات على الخط *CREOL*	2012							المساهمة في تحسين مناخ الاستثمار
	137- برنامج التواصل الآلي مع المندوبية العامة للسجون	2012							تسريع إجراءات البت في ملفات العفو

37- تطوير التطبيقات المعلوماتية وحوسبة الإجراءات	138- تطوير نظام معلوماتي خاص بالتفتيش القضائي	2012					دعم التفتيش القضائي
	139- مواصلة تطوير وتحيين حوسبة أعمال الإدارة المركزية (معالجة وتتبع المراسلات والبريد، إدارة التنقلات، اشتراكات الهاتف والماء والكهرباء...)	2012					ضبط وشفافية مهام الإدارة المركزية
38- استعمال المعلوميات في الإعلام القانوني	140- وضع وتنفيذ البرنامج التنفيذي للإعلام والخدمات القضائية، بهدف تقديم الخدمات القضائية العامة على الخط للعموم، والخدمات على الخط الخاصة بالمهن القضائية ، وخدمات الأنترانيت للعاملين بالإدارة القضائية	2016 – 2012					إحداث بوابة جديدة للإدارة القضائية (محاكم المغرب : *Mahakim.ma*) لتسريع الخدمات القضائية على مستوى العاملين وتقريبها من المتقاضين والمهن القضائية
39- استعمال المعلوميات في الخدمات القضائية	141- توحيد النظام المعلوماتي لإدارة القضايا باستعمال برنامج S@J وتعميمه على جميع المحاكم مع تطويره ليشمل كل الإجراءات بهدف تقديم الخدمات القضائية	2013 – 2012					-110محكمة مجهزة بالعتاد المعلوماتي وتعتمد نظام S@J - ضمان الاتصال الإلكتروني بين المحاكم من أجل استغلال معطيات المحاكم الابتدائية أمام محاكم الاستئناف ومستقبلا مع محكمة النقض -تقديم الخدمات القضائية
	142- عقد بروتوكولات تعاون وشراكة في ميدان تكنولوجيا الإدارة القضائية مع المهن القضائية	2016 – 2012					إشراك المهن القضائية في في عملية التحديث لتحقيق المكننة الشاملة للإدارة القضائية
	143- مشروع المكتب الافتراضي للمحامي وتتبع الملفات عبر الخط	2013 – 2012					تمكين المحامين من إيداع المذكرات والمقالات عبر الخط وكذا تتبع الإجراءات القضائية بجميع المحاكم انطلاقا من مكاتبهم

40 - تطوير البنية التحتية التكنولوجية للإدارة القضائية	144– تنفيذ مشروع تحديث المحاكم الإدارية وتعميم المعلوميات عليها	2013 – 2012					تحديث : 7 – محاكم إدارية 2 – محكمتا استئناف إداريتين
	145– دعم الحظيرة المعلوماتية باقتناء حواسيب جديدة وطابعات ولوازم العتاد التقني والمعلوماتي	2013 – 2012					دعم البنية المعلوماتية للمحاكم ب 1000 حاسوب و 800 طابعة سنويا
	146– متابعة مشاريع إعادة تأهيل الشبكات الكهربائية و المعلوماتية و مراكز الحفظ والقاعات المعلوماتية	2013 – 2012					110 محكمة متوفرة على البنية التحتية اللازمة للمكننة الشاملة
	147– تعميم تجهيزات خدمة Visio conférence على النيابات العامة بالمحاكم الابتدائية	2013 – 2012					تقوية آليات تواصل الإدارة القضائية
	148– تعميم شبكة الهواتف الذكية IP	2013 – 2012					ترشيد استهلاك خدمات الهاتف، ودعم آليات تواصل الإدارة القضائية

41 - أمن وجودة الخدمات المعلوماتية	149- وضع النظام الخاص بتدبير التوقيع الالكتروني وإعداد الإدارة القضائية لاعتماد التوقيع الإلكتروني وتبادل المعطيات القانونية إلكترونيا	2013 – 2012				– توفير 200 توقيع إلكتروني آمن على صعيد القطاع – تدقيق ومراقبة التوقيعات الصادرة والواردة من وعلى مصالح الإدارة المركزية ومحاكم المملكة
	150– وضع الآليات الضرورية لتوفير أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحفظ البيانات وجودة الأداء المعلوماتي	2013 – 2012				اعتماد مخطط لضمان أمن المعلومات وتخزينها واقتناء الآليات الضرورية لصد ورصد الهجمات والاختراقات ومكافحة الفيروسات وضمان استمرار الخدمات المعلوماتية
42 - دعم استعمال المعلوميات	151– تعديل القوانين المسطرية بما يتوافق واستعمال المعلوميات	2013 – 2012				إيجاد الإطار القانوني للمكننة الشاملة للإجراءات أمام كل المحاكم لتسريع البت في القضايا وضمان الشفافية
	152– تنفيذ البرنامج التنفيذي للتكوين في المعلوميات ومساعدة المستعملين، وتوفير وتجهيز قاعات التكوين على المعلوميات بمختلف المحاكم	2016 – 2012				انخراط الموارد البشرية لقطاع العدل (5000مستفيد) في الاستعمال المكثف للمعلوميات، على الصعيد المركزي وعلى الصعيد الجهوي
	153– تكثيف الدعم التقني لتحديث الإدارة القضائية بواسطة برامج التعاون الدولي	2016 – 2012				تنفيذ برامج التحديث (البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، برنامج عدل)

رابعا:

مشاريع البنية التحتية والتجهيز

XIII/ مشاريع تأهيل البنية التحتية والتجهيز

البرامج	المشاريع والإجراءات التنفيذية	2012		2013		2014		2015 2016	المؤشرات والنتائج
		1	2	1	2	1	2		
43 - بناء محاكم جديدة	154– بناء 4 قصور للعدالة	2016 - 2012							بناء المركبات القضائية بكل من مدن : الرباط، وجدة، فاس، مراكش
	155– بناء 19 محكمة ابتدائية	2016 - 2012							بناء المحاكم الابتدائية بكل من مدن: تمارة، تاوريرت، تازة، تنغير، إيمنتانونت، بنجرير، الصويرة، بن أحمد، خنيفرة، طاطا، سيدي إفني، طنجة، العرائش، القصر الكبير، ورزازات، اليوسفية، تطوان، الرشيدية، السمارة
	156 – بناء 12 أقسام لقضاء الأسرة	2016 - 2012							بناء أقسام لقضاء الأسرة بكل من مدن: برشيد، الرباط، سيدي بنور، آسفي، سطات، الفقيه بنصالح، ورزازات، العرائش، بنسليمان، اليوسفية، وزان، واد زم
	157 – بناء 16 مراكز للقضاة المقيمين	2014 - 2012							بناء مراكز بكل من: قلعة مكونة، أكدز، آيت أورير، بيت جزولة، باب برد، طرفاية، دمناتـ تيسة، تاركيست، جرادة، حد كورت، سيدي رحال، كلميمة، حد ولاد فرج، أولاد برحيل، شيشاوة

44 - توسعة بنايات المحاكم	158 – توسعة 4 محاكم استئناف	2014 - 2012		توسعة محاكم الاستئناف بكل من: الجديدة، طنجة، آسفي، الدار البيضاء
	159– توسعة 8 محاكم ابتدائية	2014 - 2012		توسعة المحاكم الابتدائية بكل من مدن: القصر الكبير، الخميسات، وجدة، واد زم، قلعة السراغنة، أكادير، الداخلة
	160– توسعة 5 مراكز للقضاة المقيمين	2014 - 2012		توسعة مراكز كل من: أرفود، الريصاني، غرباوة، سيدي يحيى الغرب، تمنار
	161– توسعة محكمة النقض	2014 - 2012		تأهيل بناية محكمة النقض وتوسعتها
45 - تهيئة وإصلاح بنايات المحاكم	162– تهيئة إصلاح 11 محكمة	2014 - 2012		1 – محكمة استئناف: بمراكش 3 محاكم ابتدائية: مراكش، الرماني، سيدي بنور 1 – محكمة إدارية: الرباط 1 – محكمة تجارية: الرباط 5 أقسام لقضاء الأسرة: مراكش، زاكورة، تطوان، الرشيدية، السمارة
46 - بناء مركب عصري للمعهد العالي للقضاء	163– مشروع المركب العصري الخاص بالمعهد العالي للقضاء الذي يتم إنشاؤه على مساحة 5 هكتارات بكلفة تتجاوز 260 مليون درهم	2016 - 2012		تمكين المعهد العالي للقضاء من تقديم تكوين حديث لمختلف العاملين في الميدان القضائي ضمن فضاء عصري ملائم

47 - تأهيل مرافق الإدارة القضائية	164 – بناء مقرات مستقلة للمديريات الفرعية دعما للامركزية	2012 - 2016	وزارات
	165 – تهيئة وإصلاح مقرات المديريات الفرعية		مراكش، الرباط، سطات
	166 – توسعة مستودع سلا (مركز الحفظ)	2012 - 2014	الرفع من قدرات إدارة الأرشيف على الصعيد الوطني
	167 – بناء مركز للسجل العدلي دعما لعملية تحديث السجل العدلي	2012 - 2016	بناء المقر بعين السبع بالدار البيضاء
48 - الارتقاء بتجهيزات وأمن المحاكم	168 – مواصلة تزويد المحاكم بالمكيفات	2012	تزويد المحاكم ب 2130 وحدة تكييف
	169 – إبرام عقود الصيانة، والحراسة، والنظافة	2012 - 2016	توفير أعمال الصيانة، والحراسة، والنظافة لـ21 دائرة استئنافية بالإضافة لمراكز الحفظ ولإدارة المركزية
	170– تثبيت نظام الولوج المراقب إلكترونيا لمقر الوزارة	2012	تقوية أنظمة ضبط الولوج للوزارة
	171– تعميم نظام الولوج المراقب إلكترونيا على كل المحاكم	2012 - 2016	تقوية أنظمة ضبط الولوج للمحاكم
	172– تثبيت أنظمة الأمان (كاميرات المراقبة) في المحاكم	2012 - 2016	تقوية آليات الأمان بالمحاكم
	173– اقتناء سيارات المصلحة والمنفعة،. والدراجات النارية لأعوان التنفيذ الزجري،	2012 - 2016	توفير الوسائل اللازمة للعمل
	174– اقتناء بذلات القضاة كتاب الضبط، الأعوان، السواق والسواق والحرفيين بالقطاع....	2012 - 2016	تحسين ظروف العمل

منهجية وأجهزة تنفيذ المخطط

أجهزة تنفيذ المخطط:

مجلس التوجيه

الوحدة المركزية لإدارة المخطط

لجن تنفيذ المخطط على صعيد المحاكم

فرق العمل المركزية

فرق العمل بالمحاكم

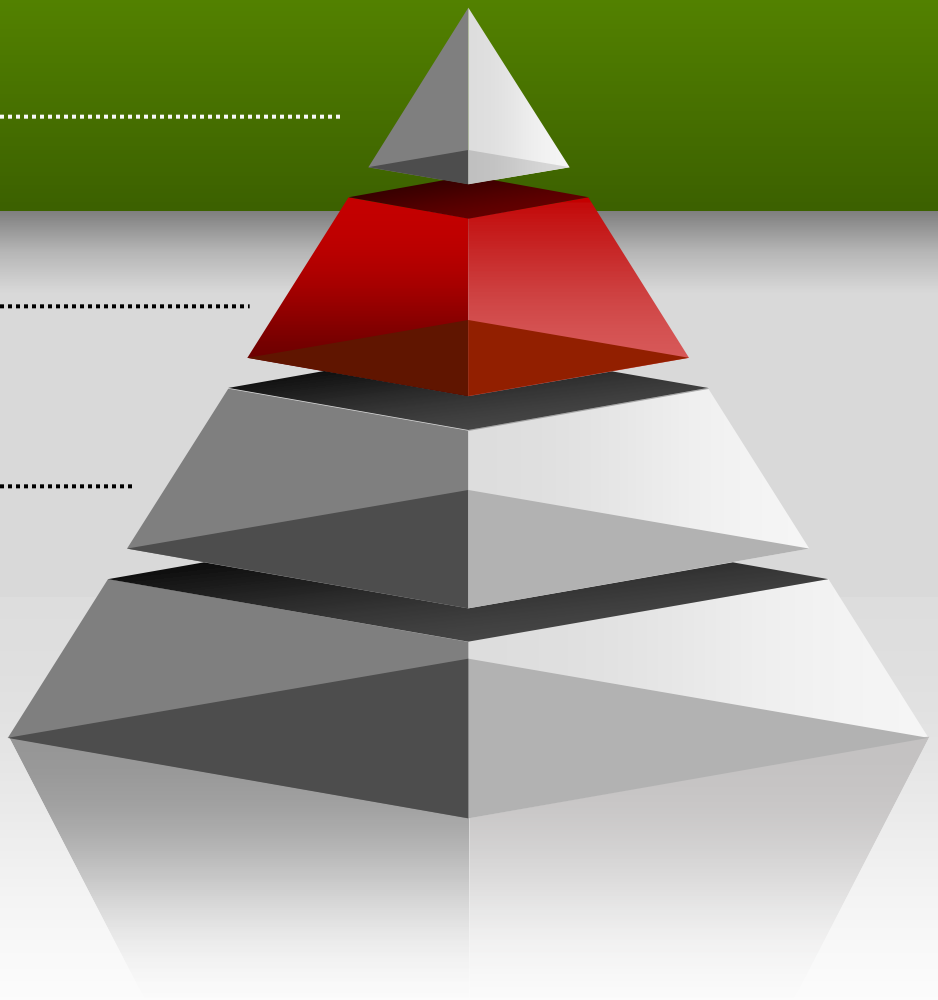

كل مديرية تعد بطائق للمشاريع المكلفة بها:

بطاقة المشروع..... المديريـــــــــــة: المكلف بالتنفيذ:					
المجال	**الهدف**	**مؤشرات الأداء**	**الإجراءات المطلوبة**	**الكلفة والموارد**	**آجال التنفيذ**

تتولى أجهزة إدارة المشروع إعداد تقارير لتقييم سير البرامج ومدى احترام الآجال المقررة للتنفيذ:

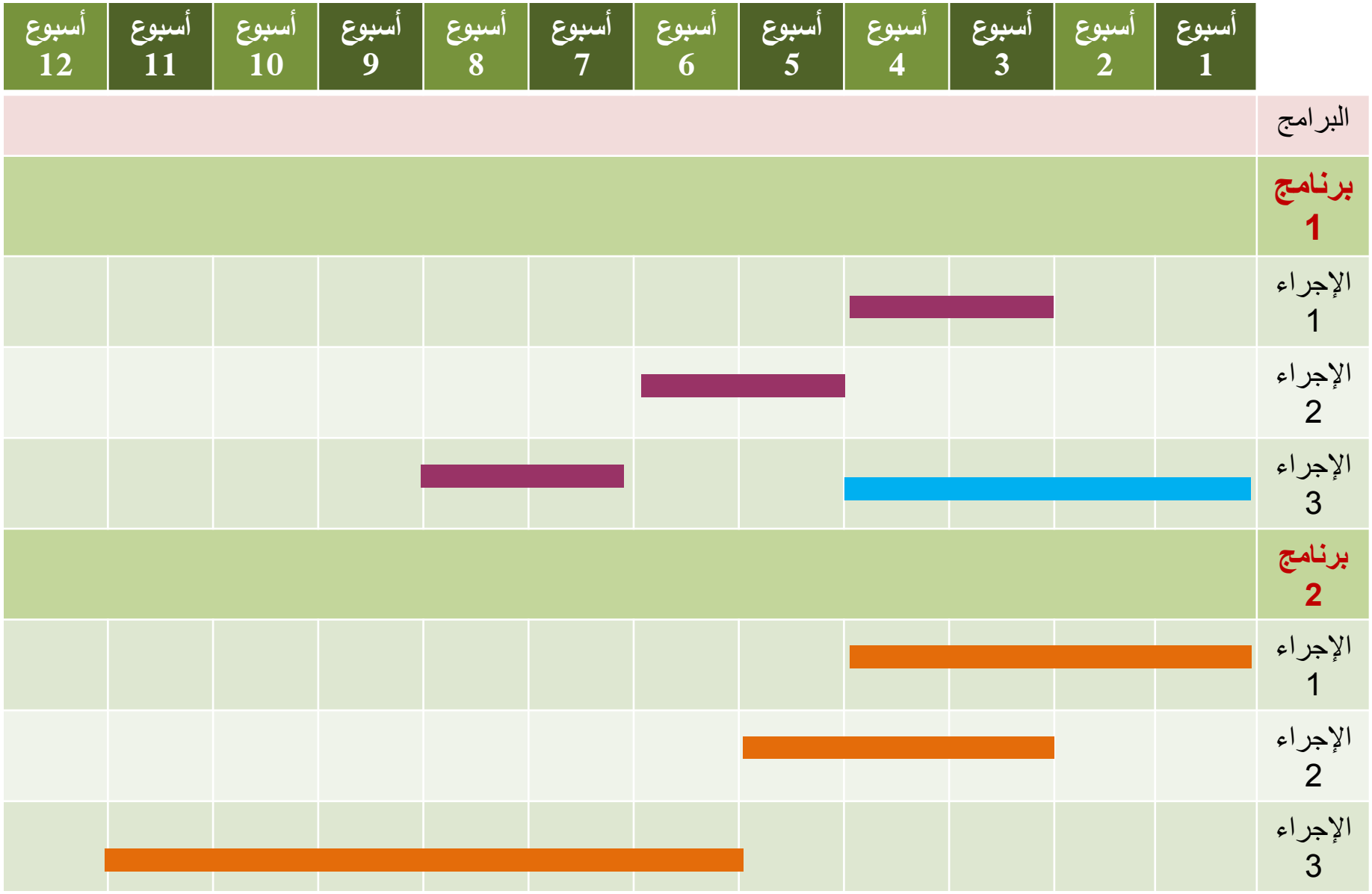

أهم النتائج المنتظرة

استقلال السلطة القضائية:

- قيام مجلس للسلطة القضائية
- توفير نظام أساسي جديد للقضاة
- تحسين الوضعية المادية للقضاة
- استكمال تحسين وضعية الموظفين

تحديث المنظومة القانونية:

- 2 قانونين تنظيمين مع نصوصهما التطبيقية
- 3 نصوص قانونية بشان ضمانات المحاكمة العادلة وملاءمة القانون الوطني
- 6 نصوص قانونية بشأن حماية الطفولة
- 10 نصوص قانونية بشأن تحسين مناخ الاستثمار
- 12 نصا قانونيا بشان المهن القضائية

الولوج إلى العدالة:

- 110 محكمة متطورة في بنية وخدمات الاستقبال والتواصل
- المساعدة القانونية متوفرة
- آجال معقولة للبت في القضايا وتنفيذ الأحكام

التخليق:

- تفتيش 150 محكمة
- آليات فعالة للتخليق

الموارد البشرية:

- توظيف 1500 قاض جديد
- توظيف 2000 موظف جديد
- توظيف 200 مساعدة اجتماعية
- العمل بمرجعية الوظائف والكفاءات

التكوين:

- 20000 مستفيد من التكوين ما بين قضاة وموظفين على الصعيد المركزي والصعيد الجهوي
- إحداث المركب العصري للمعهد العالي للقضاء
- إحداث معهد لتكوين المحامين

الأعمال الاجتماعية

- قيام المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية، خدمات اجتماعية متطورة

النجاعة القضائية:

- إعادة تنظيم كتابة الضبط
- كتابة الضبط موحدة بين الرئاسة والنيابة العامة في الميدان الزجري
- أقسام قضاء الأسرة موحدة من حيث التنظيم الهيكلي
- مؤسسة قاضي التنفيذ قائمة
- صندوق التكافل العائلي مفعل
- تدبير حديث للميزانية
- شراكات مفعلة مع مختلف الفعاليات المهنية والحقوقية

اللامركزية:

- توسيع مجالات اللاتمركز الإداري والمالي
- خلق مندوبيات جهوية وهيكلة جديدة للمديريات الفرعية

التحديث والمكننة الشاملة للإجراءات القضائية:

- 110 محكمة مثبت فيها النظام المعلوماتي J@sومفعل بكل إمكانياته ، و111 قسم من أقسام قضاء القرب ، أحكام مطبوعة بنسبة 100%
- 62 محكمة ابتدائية و 8 محاكم تجارية تعالج السجل التجاري معلوماتيا
- سجل عدلي محوسب
- حوسبة محاضر الضابطة القضائية
- بوابة إلكترونية خاصة بخدمات الإدارة القضائية على مستوى كل المحاكم
- إدارة مركزية معتمدة على المعلوميات
- ادارة قضائية معتمدة على الأنترانيت
- توزيع 5000 حاسوب و 4000 طابعة لدعم البنية المعلوماتية للمحاكم

البنايات:

- بناء 4 قصور للعدالة
- بناء 19 محكمة ابتدائية
- بناء 12 أقسام لقضاء الأسرة
- بناء 16 مراكز للقضاة المقيمين
- بناء 1 مقر مستقل لمديرية فرعية
- بناء 1 مركز للسجل العدلي
- توسعة 4 محاكم استئناف
- توسعة 8 محاكم ابتدائية
- توسعة 5 مراكز للقضاة المقيمين
- توسعة محكمة النقض
- توسعة مركز الحفظ المركزي
- تهيئة وإصلاح 11 محكمة
- تهيئة مقرات 3 مديريات فرعية

التجهيز:

- تزويد كل المحاكم بالمكيفات
- تثبيت نظام الولوج المراقب إلكترونيا لمقر الوزارة والمحاكم
- أنظمة الأمان (كاميرات المراقبة) في المحاكم
- توفير 72 من سيارات المصلحة. و 70 سيارة لقضاء القرب، واقتناء الدراجات النارية لأعوان التنفيذ الزجري